المفاوضات والروابط المستقبلية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية

الاستاذ المساعد الدكتور
حميد حمد السعدون^(*)

المقدمة :

ابتداء لا بد من التأكيد أن شكل ونمو مستقبل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لا يتحمل أن يكون متطابقا في كل شي أو عدوانيا بكل شي إنما المطلوب البحث عن إنموذج آخر يكون قادرا على التعامل مع علاقة سليمة ومنظورة وقابلة للنمو والانتساع بما يمكن البلدين أن يكونا أدوات استقرار في منطقة هي في الأصل منطقة صراعات وقلق لا تنتهي.

ومنذ أن جرى العدوان الأمريكي على العراق في آذار -مارس ٢٠٠٣، وما تمخض عنه من تحولات عميقة على تشكيل السلطة في العراق وكذلك في عمق الحضور الأمريكي في المنطقة وإرهاصات الوضع العام في شكل العلاقة الدائمة بينهما تحتل الأولوية في خضم النشاط السياسي، لما لها من تأثير لا تقف مدياته عند الحدود الجغرافية للعراق، بقدر ما تتسع على عموم الأنشطة والاتجاهات التي تفور بها المنطقة، وانعكاسات ما يحصل في العراق عليها وفقا للاتجاهات المتحققة على الأرض.

أولا : إعلان المبادئ

لذلك عقد الطرفان العراق والولايات المتحدة إعلان مبادئ لعلاقات طويلة الأمد في تشرين الثاني ٢٠٠٧ أرادا فيه تحديد واضح للمسؤوليات والواجبات المترتبة على طرفي الإعلان والترتيبات المرتبطة بها تمهيدا لتحديد شكل وعمق العلاقة المستقبلية بين البلدين من خلال اتفاقية طويلة الأمد تعالج فيها :

أولا: الأوضاع التي تتيح للعراق الخروج من محددات البند السابع لميثاق الأمم المتحدة والذي انطبع بمجمل الوضع العراقي منذ عام ١٩٩٠ ولحد الآن .
والثاني مستقبل الوجود الأمريكي في العراق. ولذلك فقد شمل إعلان المبادئ ثلاثة مجالات أراد فيه الطرفان، تغطية الفجوات كافة الحاصلة في مجمل الوضع

(*) باحث في الشؤون الأوروبية - مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد. الذي تمخض عما بعد آذار -مارس ٢٠٠٣ وقد كانت هذه المجالات :

١. المجال السياسي والدبلوماسي
٢. المجال الاقتصادي
٣. المجال الأمني

ففي المجال السياسي كانت الإشارات واضحة فيما يقدمه الجانب الأمريكي من دعم وإسناد للنظام الجديد في العراق بوجه التدخلات الخارجية والداخلية التي تستهدف الإضرار بالعملية السياسية القائمة دون الإخلال بالحضور الأمريكي المتحقق لما له من أهمية في عملية النفوذ السياسي . وفي هذا الجانب علينا أن نشير أن أي شكل تعاقدي يحصل ما بين الدول فهو انعكاس لمستوى وحجم قوتها ونفوذها المتحقق ودون ذلك فإن الارتكاز على وقائع غير صحيحة مع ما يرافق ذلك من خطاب سياسي وإعلامي وما يثيره من تضليل للنفس لأنه يجبر الدول لمهاو خطيرة قد تستهدف وجودها نفسه كما إن أي اتفاق هو صراع إرادات لأطرافه تبدو أفعاله واضحة فيما يسطر على الورق كالتزام متبادل بين أطراف ذلك التعاقد وهذا هو حال أي اتفاق أو معاهدة تعقد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر لكون موازين القوة والنفوذ والتأثير تميل لصالح الطرف الأمريكي وبطريقة لا تحتاج لاستدلال .

أما في المجال الاقتصادي فيمكن تحديد الملاحظات الآتية :

- موضوع الانتقال إلى اقتصاد السوق:-مثل ذلك الانتقال لا يتم بأوامر رسمية بل يستلزم مهادت أساسية تساعد على الانتقال الهادئ فضلا عن إن هنالك قوى وموارد يستوجب توفرها وبدونها فإن الانتقال إلى اقتصاد السوق قد يفجر حراكا اجتماعيا لا يمكن التكهن بمجرياته وعمقه.
 - الاستثمار:- من الضروري أن تكون خطواتنا في هذا الجانب هادئة وتحديدا في موضوع الصناعة النفطية لأنها أخطر وأهم ثرواتنا الوطنية ويفضل أن يكون الاستثمار على شكل (مقولة) وليس على شكل (مشاركة) مثلما ترغب شركات النفط الأمريكية العملاقة بحجة تأخر وقدم البنى التحتية لهذه الصناعة .
 - خصخصة الأمن : وهذا الأمر و(تحت أي عنوان) تراجع في مفهوم سيادة الدولة وإضعاف لسلطاتها خاصة في الجانب النفطي لأن ذلك أمر يشابه حالات (المرتزقة) التي تمتلكها الشركات الأمنية ويجعل من الدولة بوسائلها المختلفة أدوات حماية وعنف وليس أدوات سيادة وقانون.
- أما في المجال الأمني فيمكن أن يتحدد بما يلي :
- القواعد العسكرية الأمريكية الدائمة وكيف نمرر هذا التواجد سياسيا وعسكريا في حين أن الدستور العراقي يمنع مثل تلك الأنشطة والفعاليات.
 - موقف الكونغرس الأمريكي إزاء التمويل الذي سيقدمه للوجود العسكري

الأمريكي في العراق وهل هي منحة؟ أم ضمن الميزانية الأمريكية؟ خاصة في ظل ازدياد الدعوات من قبل أعضاء الكونغرس بإيقاف التمويل الأمريكي في العراق بحجة ارتفاع أسعار النفط^١.

ثانيا : المفاوضات

ومنذ أن بدأت المفاوضات بين الطرفين قبل شهرين والتي ألزمت نفسها أولا في سقف زمني لا يتعدى نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٨ لإنهاء صيغة التعاقد الدائم، والذي تخلت عنه لاحقا، إزاء العوائق التي تحيل دون ذلك وشكل المفاوضات القائمة معتم عليها لأسباب قدرها الطرفان ولأن ما يجري غير منقطع مما سبقه فإننا نرى إن هنالك ثلاثة مستويات تتحكم في النتائج النهائية لصيغة التعاقد، مقترحين جملة من التوصيات التي نراها مفيدة ومناسبة للمفاوض العراقي، للخروج بأفضل ما يقدر عليه من هذا الظرف الزمني .

أولا الوقت: علينا أن ندرك أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعجلة على انجاز هذا الاتفاق الطويل الأمد في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٨ وذلك لأسباب داخلية وخارجية. الداخلية تتمحور حول الاستحقاق الرئاسي الذي سيجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ من خلال دعم مرشح الحزب الجمهوري في السباق الرئاسي أمام منافسة من الحزب الديمقراطي وكذلك لتهدئة الرأي العام الأمريكي التي باتت نبرة احتجاجه عالية إزاء ما يجري في العراق من هدر للإمكانات البشرية والمادية بطريقة غير مسبوقة في التاريخ الأمريكي بما فيها حرب فيتنام ١٩٦١-١٩٧٥^٢.

وخارجيا فان انجاز هذا الاتفاق متعلق بهيبة الدولة الأعظم ومجالات نفوذها وحضورها الفاعل في عموم ساحة الصراع الدولية، التي قد تجد منافسة من قبل الآخرين في مقدمتهم (الصين) وروسيا والاتحاد الأوروبي وهذا الأمر له دلالات أوسع في مجال الصراع الدولي القائم الذي تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على الاستمرار بالانفراد فيه كقوة طاغية وغير مزاحمة من الآخرين^٣ إزاء ذلك فإننا نوصي في هذا الجانب، للمفاوض العراقي بـ:

^١ للاستزادة فيما تضمنته هذه المجالات من اتجاهات لدعم العلاقة بين الطرفين يرجى مراجعة نصوص إعلان المبادئ الذي أعلن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وبما يتيح للقارئ الإحاطة بمجمل الوضع الذي تناولته مجالات إعلان المبادئ .

^٢ حميد السعدون ، الحصيلة المرة ، صحيفة الخليج الإماراتية ، ٢٥ آذار ٢٠٠٨ .

^٣ د.حميد حمد السعدون -الغرب والإسلام والصراع الحضاري -ط١-دار وائل للطباعة والنشر- عمان ٢٠٠٢-ص-٤٧ .

١. أن لا يقدم المفاوض العراقي أية أوراق مكتوبة أو ملزمة لا بحددها الأدنى ولا بحددها الأقصى. المطلوب منه أن يبلور أهدافه من خلال ما يقدمه الطرف المقابل، أي تطوير الأهداف بشكل متصاعد.
٢. أن يكون المفاوض العراقي متأنياً في استخدام الوقت أي ليس هنالك من ضرورة للهرولة نحو المفاوض الأمريكي. وإذا كان بإمكان المفاوض العراقي أن يضيع الوقت ويهدره أو حتى يبعثه، فعليه أن يفعل ذلك حيث سيكون هذا الأمر ضاغطاً أساسياً على المفاوض الأمريكي الذي سيترحزح عن الكثير من ثوابته التي لا تخدم أهدافنا الوطنية.
٣. أن يلجا المفاوض العراقي إلى تسريب بعض ما يجري في غرف المفاوضات إلى وسائل الإعلام وتحديدًا تلك التي لا تتخذ موقفاً ودياً من القضية العراقية لأن ذلك سيوضح الأمور ويجعل الجمهور الواسع على مقربة من الخطوط الرئيسية للاتفاق كما إن ذلك يجنب المفاوض العراقي العمومية وعدم الوضوح ويجعله أكثر دقة في مطالبة الطرف الآخر بما في ذلك إحراجه وتقليل اندفاعه نحو أهدافه الأخرى.
٤. ظلال التصرف بين الأطراف أمر شائع بين القوى المتوافقة على هدف معين وكذلك فهو شائع بين الخصوم لذا نوصي المفاوض العراقي أن يكون نقاشه مع المقابل ساحتها الواسع دون التزام محدد بمعنى آخر التعويم والظلال وصولاً لترتيب انجاز الهدف المطلوب.
٥. طرح موضوع التهديدات والتدخلات الدولية في الشأن العراقي مع ضرورة أن يتم التعامل معها بطريقة حاسمة دون أن يكون تعامل الولايات المتحدة الأمريكية إزائها ذا منحنى مائع يقلل العديد من التأويلات بل يجب أن يكون الأمر واضحاً وحاسماً ودقيقاً وهو أمر له أهميته في زمن المفاوضات أو في ما بعدها.
٦. عدم ربط أي انجاز يتحقق بما يخدم ما يجري في الساحة الأمريكية لكي لا يكون ما يتحقق وكأنه صدى للسباق الرئاسي الأمريكي. بل يجب أن يكون الوقت وتوقيتاته عراقياً بالكامل.
٧. من الضروري أن يكون شكل التوفيق، مترافقاً مع نهوض الوضع الاقتصادي العراقي، الذي مازال يئن تحت مشكلة القروض لبعض الدول التي لم تأخذ بما اقترحه نادي باريس لإطفاء الديون العراقية^١ وتحديدًا يجب استغلال الوقت لتوظيف الضغط الأمريكي على الكويت لشطب ما تدعيه من ديون على العراق علماً أن الجانب الأمريكي بإمكانه أن يفعل ذلك بأي وقت.

^١ مجلة نيوزويك (بالعربي) في ١٣-١٢-٢٠٠٧.

ثالثاً: المصادقة التشريعية :

جرت العادة في بعض الدول أن تجري مصادقة أية اتفاقية أو معاهدة من قبل مجالسها النيابية لغرض تصديقها من قبل ممثلي الشعب لتكون ملزمة لأطراف التعاقد في تنفيذ الالتزامات المناطة بها وهذا ما اخذ به الدستور الأمريكي والدستور العراقي^١، فعند الجانب الأمريكي فان الدستور الزم السلطة التنفيذية بعرض أية اتفاقية أو معاهدة على الكونغرس وبمجلسيه لتكون ملزمة للحكومة الأمريكية بعد التصديق عليها إلا إن الرئيس الأمريكي بوش وإدارته الحالية يتجنبان عرض ما سيتم الاتفاق عليه مع العراق على الكونغرس لإدراكهما باستحالة تمرير هذه الاتفاقية أمام أغلبية ديمقراطية في المجلسين من جانب آخر فان الإدارة الأمريكية لا يمكنها التفريط بما حققته لاتصاله بالدور الكوني للولايات الأمريكية خاصة تأثيراته في المنطقة التي توصف بأنها الخزين العالمي للثروة النفطية ولذلك فإنها واقعة في إشكالية دستورية وسياسية مما دفعها إزاء ذلك بالاستفادة من فتوى سابقه للمحكمة العليا الأمريكية، أجازت بها الاستمرار في انجاز مثل هذه الاتفاقيات، بوصفها اتفاقية تنفيذية تمكن الرئيس الأمريكي من قبولها، وفقاً للتعديلات الدستورية التي منحت هذه الإمكانية، كونها تقدم خدمة للمصلحة الأمريكية العليا ومن دون الحاجة لمصادقة الكونغرس على مثل هذا التعاقد^٢.

والمأخذ أو الإشكالية التي ستواجه الجانب العراقي مستقبلاً في شكل علاقاته مع الولايات المتحدة إزاء هذه الاتفاقيات هو تنصل الجانب الأمريكي من التزاماته التعاقدية بحجة أن تلك الاتفاقية ملزمة للإدارة التي وقعتها، وهذا ما يستوجب على الحكومة العراقية انجاز اتفاق هو أعلى من إعلان مبادئ و أقل من اتفقيه، لكي يكون بإمكانها إيقاف العمل به متى ما وجدت الجانب الأمريكي متلكناً في تنفيذه أي ان تكون سلطة مجلس النواب قادرة لإيقاف العمل به وفقاً للأغلبية دون الحاجة لمستوى أعلى من التصويت .

وهنا يستوجب على الحكومة العراقية اتخاذ ما يلي :

١. ان تدار المفاوضات بطريقة مركزية .وتحديداً من قبل رئيس الوزراء لضمان التوجه الدقيق خشية ان تقع في تناول شخصيات غير جديرة بالمسؤولية .

٢. ان يصدر رئيس الوزراء تعليمات مشدده لوزرائه جميعاً بما فيهم المتحدث الرسمي للحكومة بعدم تناول موضوع المفاوضات بالتصريحات الرنانة

^١ ينظر في هذا الجانب:

اريتشارد شرودر -نظام الحكم الأمريكي -إصدارات وكالة الإعلام الأمريكية -واشنطن ١٩٨٧ .
ب-وائل عبد اللطيف-دساتير الدولة العراقية من عام ١٩٢٥ لغاية ٢٠٠٥-بغداد ٢٠٠٦ .

² Louis fisher-president and congress: power and policy -the free press 1973:94 .

والتلفزيونية لغرض وحدة الموقف خاصة وان بعض الوزراء (مغرم) بالتصريحات والمقابلات
 ٣. ان يجري التنسيق بشكل كامل ومسؤول بين الوزارة والمجلس النيابي مع الطلب من أعضائه عدم تناول الموضوع بتصريحاتهم وان لا تكون المفاوضات محورا من محاور الترشق الإعلامي بين أعضاء الكتل السياسية مع ضرورة حضور دائم لرئيس الوزراء في اجتماعات المجلس النيابي بهدف تقديم صورة متواصلة عن مسار المفاوضات دون الحاجة إلى تناولها إعلاميا بطريقة مثيرة .

رابعا : الوضع الداخلي العراقي :

هنالك توقيتات وخطط واهتمامات ونوايا ومعها وبينها هنالك الأطماع لذا على المفاوضات العراقي ان يدرك حدوده التفاوضية وحدود قدراته وقدرات بلده الآن ومستقبلا^١ دون ان يسقط تحت حجة الخوف والرغبة من هيمنة الولايات المتحدة وسلطانها . وأوصي في حالة شعور المفاوضات العراقي بأي ضغط أمريكي عليه وبما لا يتوافق والأهداف الوطنية أن يعرج على التصعيد والتنازيم ، بل وقطع الاستمرار بالمفاوضات لان الوقت يعمل لصالحه . ولذلك فان تأثيرات الساحة الداخلية العراقية ستكون إما ذراع قوة ورفع لقدرة المفاوضات العراقي أو العكس، وهذا يرتبط بجملة من الإجراءات المطلوب انجازها من قبل السلطة التنفيذية وبطريقة لا لبس فيها ، خاصة في موضوع التوافق الوطني المعبر عن إرادة واحدة تهدف لخير العراق . ومن هذه الإجراءات ذات الصلة المباشرة بالموضوع .

- موضوع المصالحة الوطنية بوصفها هدفا مركزيا لامناص من تحقيقه وانجازه.
- توكيد سلطة الدولة وقانونها على مجمل الإقليم العراقي بعيدا عن شكل التأثيرات التي تفعلها ممارسات الميليشيات والعصابات الإجرامية.
- تفعيل الإجراءات الاقتصادية التي تهدف لإنماء وتطوير مرافق الاقتصاد العراقي كله.
- العمل وفقا لصيغ متعددة ومتجددة على إقرار حالة الأمن والسلام الأهلي بعيدا عن المؤثرات الخارجية كلها. لان الأمن في حقيقته هو تنمية اقتصادية .
- إظهار قدرة وامكانيات الجيش العراقي ومؤسسات الأمن الأخرى بروح وتناول وطنيين لا غبار عليهما بعيدا عن أشكال المحاصصة الطائفية والعنصرية .

^١ مجموعة مؤلفين- إستراتيجية التدمير - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٦ - ص ١٠٥ .

- العمل برؤيا وطنية على تطوير الأداء السياسي العراقي بتوجهاته كافة بما يخدم التوجه الديمقراطي ويشيع أجواء الأمن والسلام وعد الاستحقاق الانتخابي الفيصلي في إجراءات السلطة كلها.
 - الاعتماد بصورة متدرجة على الكفايات والنخب الوطنية في قيادة مفاصل العمل السياسي والإداري للدولة بعيدا عن أشكال المحاصصات القائمة .
 - دعم وتنشيط أجهزة الرقابة الرسمية والشعبية لسارقي مال الشعب وإحالتهم للقضاء دون تأخير .
 - فضلاً عن ذلك هنالك تأثيرات أخرى قد تعين المفاوض العراقي وتجعله اصلب عودا ، منها :-
 - الدعم العربي وهذا يأتي من خلال نشاط السلطة التنفيذية وأجهزة الدولة الأخرى .
 - منع التدخل الأجنبي من دول الإقليم الأخرى في الشأن العراقي وفضح تدخلاتها علنا .
- إن كل أزمة مهما ضاقت مخارجها وطرقها فهي تحمل في الوقت نفسه فرصة لأحد الأطراف ، وبإمكاننا أن نأخذ هذه الفرصة بكاملها إذا أدركنا اللعبة بحذقة مع رؤيا وطنية استراتيجية ودعم الرأي العام في الشارع والبرلمان . دون ان ننسى النشاط الإعلامي والسياسي المساعد في هذا الاتجاه . ومن الضروري ان يتكيف المفاوض العراقي مع أية حالة تواجهه في سير المفاوضات دون ان يلزم نفسه بسيناريو معد سلفا لكي نؤطر سياساتنا بالتوافق مع الأهداف المطلوبة تحقيقها.
- فضلاً عن ذلك فعلى المفاوض العراقي ان يترك أي أساليب تفاوضية لا تخدم أهدافه دون الإغراق فيها لان ذلك قد يتحول إلى خطر وكل خطر قد يتحول إلى وقائع غير محسوبة ، وهذا ما على المفاوض العراقي إدراكه جيدا . كما علينا ان نراعي لصالح الطرف الأخرى، دون التقليل من مصالح الوطن لأنه حين تلتبس المصالح بين الاستحقاق والضرورة والضعف والمجاملة، تتقاطع الأدوار، وهذا يؤدي إلى الإنهاك والضعف . واهم خطوة في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية إخراجها من أزمتها في العراق¹ . وهذا مرتبط بجملة من الاتجاهات التي قد يقدمها المفاوض العراقي للمقابل لغرض أعانته دون أن نسقط من اعتبارنا التكاليف البشرية والمادية وهيبة الدولة الأعظم ونفوذها ومصالحها المتشعبة و..... الخ .

¹ هادي قببسي - السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين :- المحافظية الجديدة والواقعية -الدار العربية للعلوم- بيروت ٢٠٠٨ -ص ٧٨ .